Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهنا نلحظ فى المؤلف الرائد فى هذا المجال وهو كتاب "منهج نقد المتن" أنه يطلق على نقد لمتن ... النقد الداخلى وأن المحدثين إذا قالوا عن حديث إنه صحيح الإسناد؛ فهو دون قولهم "صحيح" لأنه قد يصح السند ولا يصح المتن، ولكى يحكم المحدثون لحديث بأنه صحيح فلابد بعد نقد سنده من نقد متنه، واشترطوا لصحة المتن شطرين :

١-أن لا يكون الحديث شاذًا أى قد يصح الإسناد حسب الشروط (المعروفة)، ويكون إسنادًا صحيحًا، ولكن روى حديث آخر، أصح وأثبت وأوثق إسنادًا من الحديث الأول، وهو مخالف له، بحيث لا يمكن صدور الحديثين كليهما عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فيكون الأول (إسناده صحيح ومتنه شاذ)، فهو ضعيف رغم صحة سنده، ويكون الحديث الثانى (إسناده صحيح ومتنه محفوظ) فهو صحيح.

٢-أن لا يكون الحديث معلاً، أى قد يكون الحديث صحيح الإسناد غير شاذ، ولكن اطلع أحد جهابذة النقاد على أن فيه علة قادحة، كأن يكون أحد الرواة وَهِمَ فيه؛ فأدخل فى كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما ليس منه، وهو لا يدرى، وذلك كالذى وقع لثابت بن موسى الزاهد، حينما دخل على شريك بن عبد الله القاضى، والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و لم يذكر المتن؛ فلما نظر شريك إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد ثابتًا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعًا بالإسناد الذى ذكره؛ فكان ثابت يحدث به عن شريك [من كتاب التبصرة والتذكرة للعراقى ١ / ٢٧٦][1].

---

[1] بتصرف و اختصار من "منهج نقد المتن"" للأدلبى، ص ٣١.